قواعد منح المستثمرين الجنسية الأردنية

عمان ـ **العربي الجديد**

عدل مجلس الوزراء الأردني في جلسته، الأحد، أسس منح المستثمرين الجنسيّة الأردنيّة والإقامة عن طريق الاستثمار، بهدف تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الخارجي، وفق بيان حكومي. وبحسب التعديلات الجديدة، يتمّ منح الجنسيّة للمستثمر عند قيامه بإيداع وديعة بقيمة مليون دينار (1,4 مليون دولار) لدى البنك المركزي الأردني من دون فائدة، ولمدّة ثلاث سنوات، وعدم السّحب منها خلال هذه المدّة، وشراء سندات خزينة بمليون دولار لمدّة ستّ سنوات، بفائدة يحدّدها البنك المركزي، وذلك شريطة وجوده داخل المملكة مدّة لا تقلّ عن شهر قبل توقيع التوصية النهائيّة بمنحه الجنسيّة الأردنيّة. كما يتمّ منح الجنسيّة للمستثمر، وفق التعديلات، عند الاستثمار من خلال شراء أسهم أو حصص في الشركات بمبلغ لا يقلّ عن 1,5 مليون دولار، على ألا يتمّ التصرّف بالحصص مدّة لا تقلّ عن ثلاث سنوات. ويُمنح المستثمر جواز سفر أردنيا مؤقّتا لمدّة ثلاث سنوات، عند إنشاء وتسجيل مشروع أو مشاريع استثماريّة في أيّ من القطاعات الاقتصاديّة الإنتاجيّة، برأسمال مدفوع لا يقلّ عن مليون دولار داخل حدود محافظة العاصمة، شريطة توفير 20 فرصة عمل، ولا يقلّ عن 750 ألف دولار خارج حدود العاصمة، شريطة توفير 10 فرص عمل، عند البدء الفعلي بتشغيل المشروع، وفقاً لكشوفات المؤسّسة العامّة للضمان الاجتماعي. ونصّت التعديلات كذلك على منح المستثمر، أو الشخص العادي من غير المستثمرين، الإقامة لمدّة خمس سنوات، بغضّ النظر عن مدّة إقامته السّابقة، عند شراء عقار أو أكثر، بمجموع قيم لا تقلّ عن 200 ألف دينار (240 ألف دولار)؛ مع الاحتفاظ بالعقار مدّة لا تقلّ عن 5 سنوات من دون التصرّف به أو رهنه. كما نصّت الأسس على منح زوجة المستثمر وبناته العازبات والأرامل والمطلّقات اللاتي يعشن في كنفه، وأولاده الذين لم تتجاوز أعمارهم 18 سنة عند تقديم الطّلب، ووالديه اللذين يعيلهما، الجنسيّة الأردنيّة، وذلك للمستثمرين الذين حقّقوا متطلّبات الحصول على الجنسيّة أعلاه.

وفي حال كان الاستثمار بمبلغ يتجاوز 3 ملايين دولار، يمنح أيضاً أبناء المستثمر من الذّكور ممّن لم تتجاوز أعمارهم ثلاثين عاماً عند تقديم الطّلب وزوجاتهم وأطفالهم الجنسيّة الأردنيّة. وفي حال كان المستثمر شريكاً أو يملك مشروعاً أو مشاريع قائمة، يتمّ منحه الجنسيّة، شريطة أن يكون متوسّط حصّة المستثمر في العاصمة من إجمالي مجموع قيمة الموجودات الثّابتة والموجودات غير المتداولة والملموسة، التي يمكن احتسابها للمشروع أو المشاريع القائمة وفقاً لميزانيّات سنويّة مصدّقة خلال آخر ثلاث سنوات، لا تقلّ عن مليون دولار، مع توفير ما لا يقلّ عن 20 فرصة عمل لأردنيين خلال ثلاث سنوات وفقاً لكشوفات المؤسّسة العامّة للضمان الاجتماعي.

أمّا بخصوص الاستثمارات القائمة خارج حدود العاصمة، فيشترط أن يكون متوسّط حصّة المستثمر من إجمالي قيمة الموجودات الثّابتة والموجودات غير المتداولة والملموسة، التي يمكن احتسابها للمشروع أو المشاريع القائمة وفقاً لميزانيّات سنويّة مصدّقة خلال آخر ثلاث سنوات، لا تقلّ عن 500 ألف دولار، وتوفير ما لا يقلّ عن 10 فرص عمل خلال ثلاث سنوات.

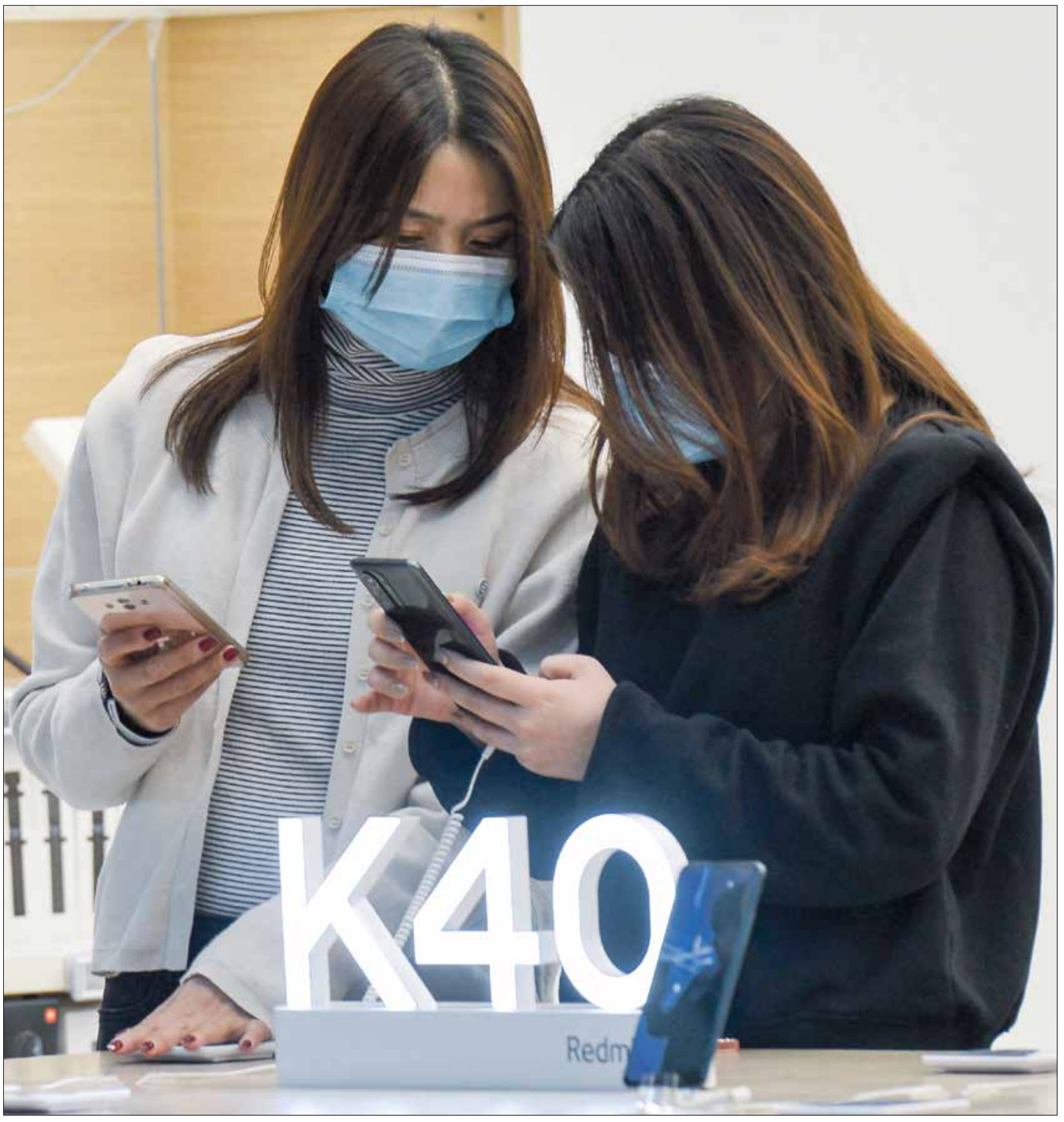

(Getty)

«شياومي» الصينية تتفوق على «آبل»

تجاوزت شركة «شياومي» عملاق التكنولوجيا الصيني، شركة «آبل» لتصبح أكبر مورد للأساور القابلة للارتداء، وذلك في الربع الثاني من العام الجاري 2021. فقد أظهرت نتائج تقرير صناعي أصدرته شركة «كاناليس» لأبحاث سوق التكنولوجيا، أن شياومي تبوأت الصدارة في الشحنات بـ 8 ملايين وحدة، لتستحوذ على نحو 20% من السوق العالمية لهذه المنتجات. وجاءت شركة «آبل» قريبة بواقع 7,9 ملايين وحدة، بينما حلّت «هواوي» الصينية ثالثاً بواقع 3,7 ملايين شحنة. ويشهد سوق الأساور القابلة للارتداء مثل الساعات الذكية والأساور الذكية نمواً متزايداً. وبحسب «كاناليس»، بلغ حجم شحنات الأساور القابلة للارتداء عالمياً خلال الربع الثاني نحو 40,9 مليون وحدة من الأجهزة، بارتفاع نسبته 5,6% على أساس سنوي.

أخبار

قرض روسي لإيران

أعلن مجتبى يوسفي، عضو الهيئة الرئاسية بمجلس الشورى الإسلامي الإيراني، عن محادثات برلمانية إيرانية روسية بشأن اتفاق سابق بين البلدين تمنح روسيا بموجبه قرضاً لإيران قيمته 5 مليارات دولار. وقال يوسفي في تصريح لوكالة

«ارنا» إن هذا القرض تمنحه روسيا لإيران لاستخدامه في تنفيذ مشاريع بنية تحتية منها تطوير محطات الطاقة في بوشهر والأهواز. وأضاف أن روسيا ستتعاون كذلك في تنفيذ مشروع خط سكك الحديد اينجة برون (بمحافظة كلستان شمال إيران).

نمو تراخيص البناء في الأردن

ارتفع إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في الأردن منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية يوليو/ تموز الماضي، بنسبة 72% لتصل إلى نحو 4,5 ملايين متر مربع، مقارنة مع 2,6 مليون متر مربع خلال نفس الفترة من العام الماضي. وأشارت دائرة الإحصاءات العامة في تقريرها الصادر، أمس الأحد، إلى ارتفاع العدد الإجمالي لرخص الأبنية الصادرة في المملكة بنسبة 69,3%، لتبلغ 14531 رخصة بنهاية يوليو/ تموز، مقارنة مع 8583 رخصة خلال نفس الفترة من 2020. وارتفعت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية بنسبة 72,9%، لتبلغ نحو 3,9 ملايين متر مربع، مقارنة مع نحو 2,27 مليون متر مربع خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

مصر تعدل قواعد القيد في البورصة

عدّل مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، بعض أحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة، تمهيداً لاستقبال طروحات كبرى لعدد من المشروعات ذات السيولة، والأصول الضخمة المتوقع أن تشهدها البورصة المصرية خلال الفترة القادمة. وقال رئيس الهيئة، محمد عمران في بيان، أمس، إن قواعد القيد في البورصة المصرية قد وضعت حداً أدنى لنسبة الأسهم الواجب طرحها، ولنسبة الأسهم حرة التداول، كما أنه في حال تطبيق هذين المعيارين على الشركات الكبرى التي قد تتجاوز رؤوس أموالها عشرات أو مئات المليارات، فإن الأمر سيتطلب قيماً ماليةً ضخمة للطرح على نحو قد يُعيق أو يؤدي إلى ترددها في المضي قُدماً نحو عملية القيد، ومن ثم طرح أسهمها للتداول. وأضاف عمران، أن مجلس إدارة الهيئة بادر بتيسير قيد الشركات والكيانات ذات الأصول الضخمة لتشجيعها على قيد أسهمها، وبما يُسهم في تعزيز وتنشيط معدلات السيولة بالبورصة.

بدء صرف المنحة القطرية لفقراء غزة اليوم

غزة ـ **العربي الجديد**

قال مسؤولون أمميون وفلسطينيون إن المنحة القطرية لمائة ألف أسرة فقيرة في قطاع غزة سيجرى توزيعها بدءاً من اليوم الاثنين، فيما لا تزال المنحة الخاصة بموظفي حكومة غزة المدنيين تراوح مكانها بسبب عدم موافقة السلطة الفلسطينية عليها.

وأعاد منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند، عبر «تويتر»، تغريد منشورين من حساب «يونسكو» يؤكدان البدء، الاثنين، في دفع المساعدة النقدية الإنسانية بدعم من دولة قطر لمائة ألف مستفيد بالقطاع كجزء من برنامج الأمم المتحدة. وأشار حساب «يونسكو» إلى أن العائلات المؤهلة ستستمر في تلقي رسائل خلال الأيام القادمة لإبلاغها بتسجيلها ومتى ستحصل على مساعدتها. ويأتي ذلك بالإضافة إلى المساعدات المستمرة للمحتاجين في قطاع غزة التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة.

وكان رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة السفير محمد العمادي قد أعلن، يوم الجمعة الماضي، تراجع السلطة الفلسطينية عن الاتفاق المبرم مؤخراً بينها وبين اللجنة القطرية بخصوص صرف منحة موظفي غزة.

وقال العمادي، في تصريح صحافي وصلت إلى «العربي الجديد» نسخة منه، إن السلطة الفلسطينية أبلغته قرار تراجعها عن صرف منحة موظفي غزة عبر البنوك التابعة لسلطة النقد بقطاع غزة، رغم التفاهمات الأخيرة وقيام دولة قطر بتحويل الأموال للسلطة تمهيدا للبدء بعملية الصرف خلال الأيام المقبلة. وأوضح العمادي أن مبررات السلطة للتراجع عن الاتفاق تمثلت في المخاوف من الملاحقات القانونية وتوجيه الاتهامات للبنوك بـ«دعم الإرهاب»، مؤكدا أن اللجنة القطرية تعمل حاليا على حل الإشكالية وإيجاد طريقة بديلة لصرف منحة موظفي غزة. وتشكل رواتب الموظفين العموميين المحسوبين على السلطة الفلسطينية أو حركة «حماس» وحكومتها في غزة، بالإضافة لرواتب موظفي «أونروا» والمنحة القطرية والمساعدات النقدية التي تصرف من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، محركاً أساسياً لدورة النشاط الاقتصادي، في ظلّ انهيار القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، خاصة في فترة ما بعد تفشي جائحة كورونا.

مال وسياسة

السودان... حضرت التسهيلات وغاب المستثمرون

لم يتمكن السودان من جذب أي استثمارات أجنبية رغم طرحه مشروعات كبرى بحوافز عدة في مؤتمر دولي للاستثمار قبل أربعة أشهر، إذ يعزف المستثمرون بسبب الكثير من العقبات

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

حضرت الوعود والتسهيلات الحكومية وغاب المستثمرون... هكذا بدا الوضع في السودان الذي لم يتمكن من جذب أي استثمارات أجنبية رغم مرور نحو أربعة أشهر على الإعلان عن تسهيلات وحوافز عدة لدى طرحه 18 مشروعاً كبيراً وتراخيص للتنقيب عن النفط خلال مؤتمر باريس للاستثمار الذي عقد منتصف مايو/ أيار الماضي، والذي كانت تعول عليه الحكومة الانتقالية لجذب أصحاب رؤوس الأموال لإنعاش اقتصاد البلد الذي يعاني صعوبات مالية خانقة وارتفاعاً في معدلات البطالة والفقر.

وأقرت الحكومة الانتقالية العديد من الإجراءات التي وصفتها بالإصلاحية، منها تحرير سعر صرف الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية في فبراير/ شباط الماضي وإجازة عدد من القوانين من بينها قانون تشجيع الاستثمار، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإلغاء قانون مقاطعة إسرائيل، وإقرار النظامين التقليدي والإسلامي في التعاملات البنكية.

كما أسست وزارة الاستثمار مؤخرا، شركة تامين متخصصة هدفها ضمان الاستثمارات الأجنبية، بما يعطي المستثمر ضمانة لتحويل أرباحه إلى الخارج والحماية من مخاطر المصادرة.

وفي مايو/ أيار الماضي، أعلن وزير الاستثمار الهادي إبراهيم، أن وزارته تلقت خطابات من بعض السفارات وما لا يقل عن نوايا من 80 شركة تريد الاستثمار في السودان في مجالات الزراعة، البنى التحتية، السكة حديد، الاتصالات، وصناعة اللحوم، لكن البلاد لم تستقبل أي استثمار أجنبي، وإنما بدأت بعض الاستثمارات القائمة بالفعل في الانسحاب أو عدم القيام بأي توسعات لأعمالها وفق خبراء اقتصاد تحدثوا مع «العربي الجديد» حول العديد من الأسباب التي أدت إلى مواصلة المستثمرين عزوفهم عن الاستثمار في السودان.

يقول الخبير الاقتصادي، محمد إبراهيم، إن المستثمرين لا يزالون يواجهون عقبات عدة تتعلق بمناخ العمل والقوانين المنظمة للأنشطة وعدم مرونة بعض موظفي الدولة، فضلا عن مشاكل الطاقة والبنى التحتية والاضطرابات السياسية وانفلات معدل التضخم والصعوبات التي تعترض التحويلات المالية. لكن وزير الاستثمار كثيرا ما يتحدث عن إعداد الوزارة دليلاً لإجراءات الاستثمار، ليتم نشره محلياً وتوزيعه على سفارات الدولة في الخارج، وكذلك الشروع في عمل نافذة واحدة لإنهاء الإجراءات، بما فيها الجمارك والأراضي وما يتعلق بشؤون الاستثمار.

وبدت المشاكل المتعلقة بالبيروقراطية والأراضي المخصصة للاستثمار والحصول على الطاقة اللازمة للتشغيل والفساد من أبرز القضايا التي تؤرق المستثمرين.

ويقول المحلل المالي زين العابدين الشيخ لـ«العربي الجديد» إن «العقبات كثيرة»، لافتا إلى تعرض استثمارات عربية وخليجية لصعوبات كبيرة أدت إلى توقف المشروعات منها مشروع لشركة الراجحي السعودية في منطقة «الغابة» بالولاية الشمالية، ثلاثة أشهر لأسباب تتعلق بإشكالات مع سكان المنطقة ونزاع مع الجهات المحلية حول تخصيص أرض المشروع الذي تم خلال عهد الرئيس المخلوع عمر البشير.

وتشير آخر الإحصاءات إلى أن السعودية تأتي في صدارة الدول المستثمرة في السودان من خلال 512 مشروعاً، تليها تركيا بـ 278 مشروعاً، مصر 235 مشروعاً، الأردن 222 مشروعاً، الصين 182 مشروعاً، لبنان 134 مشروعاً، الإمارات 115 مشروعاً، ليبيا 47 مشروعاً، الكويت 42 مشروعاً، ثم قطر بـ 28 مشروعاً، حيث يبلغ إجمالي قيمة هذه الاستثمارات نحو 67 مليار دولار يعمل بها 923 ألف شخص.

> معدل التضخم بلغ 422,7% خلال يوليو/ تموز الماضي

ووفق خبراء اقتصاد فإن بعض المشروعات واجهت حملات تشكيك، ما دفع بعض المستثمرين إلى إيقاف مشروعاتهم أو سحب بعضها من السودان. كما تسببت أزمة الطاقة وضعف البنى التحتية في عرقلة الكثير من المشروعات.

ويقول الخبير الاقتصادي، إسماعيل إسحاق، لـ«العربي الجديد» إن أزمة الطاقة سواء شح الوقود أو انقطاع الكهرباء لفترات طويلة انعكست على الكثير من الأعمال، مضيفاً أن ضعف البنية التحتية من طرق وجسور، زاد من كلف النقل التي يتحملها المستثمرون، فضلا عن مشاكل الشحن في الموانئ.

وعندما يرغب مستثمر في استيراد معداته ومدخلات إنتاجه أو تصدير منتجاته، فإنه يتعرض لتأخير يمتد لشهور بسبب جمود الإجراءات وبطء عمليات الشحن. كما تقطعت سبل الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين تنازع المركز والولايات في فرض رؤاها على المستثمر وكانت النتيجة تعرض المستثمرين لازدواجية المعايير ودفع الرسوم مرتين ولربما الدفع لخدمة لم تقدم أصلا، ما يتطلب التنسيق بين المركز والولايات فيما يتعلق بقضايا الاستثمار وإيجاد حلول واقعية لمعوقات أضحت مزمنة، وفق الخبير الاقتصادي السوداني.

كما أن هناك صعوبات تتعلق بالتحويلات المالية، وذلك على الرغم من قرار وزارة الخزانة الأميركية في مايو/ أيار الماضي، إزالة السودان عن قائمة الدول الراعية للإرهاب، وبالتالي رفع القيود المفروضة على المعاملات المالية معه. وما زالت بنوك السودان تعاني العزلة رغم انتهاء الحظر الأميركي، والسياسات المالية التي اتخذتها الحكومة في سياق الموافقة على اشتراطات المؤسسات المالية الدولية بغرض إعفاء الدولة من ديونها وتقديم مساعدات لها.

وبدت العزلة التي تعانيها المصارف ليست بفعل القيود الخارجية، وإنما بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة للدولة ووضع البنوك ذاتها التي يؤكد خبراء مصرفيون أنها بحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة ودمج الكثير منها لتتمكن من الوفاء بمعايير السلامة المصرفية الدولية.

وانضم السودان رسمياً منذ 21 يونيو/ حزيران الماضي، إلى منظومة رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) لتسهيل المعاملات المصرفية بين البلاد وبقية دول العالم، إلا أن الخطوة لم تفعل بصورة رسمية في المصارف المحلية، ما يجعل البنوك فعليا غير قادرة على التعامل مع النظام المصرفي الدولي.

كما أضافت وزارة التجارة الأميركية عبر قسمها المختص بإدارة التجارة الدولية على موقعها الإلكتروني، دليلاً مفصلاً عن السودان والفرص المتاحة للأعمال والتجارة والاستثمار فيه، للمرة الأولى بعد 25 عاماً من الحظر.

وتضمن الدليل معلومات مفصلة حول ممارسة الأعمال التجارية في السودان والقطاعات الرائدة للصادرات والاستثمارات الأميركية والجمارك والأنظمة والمعايير، وبيع المنتجات والخدمات الأميركية.

ووصف اقتصاديون سودانيون ومختصون في التجارة الخارجية، لـ«العربي الجديد»، الخطوة بأنها بمثابة انفتاح في العلاقات الاقتصادية بين السودان وأميركا، لكن هذا الانفتاح لم يترجم على أرض الواقع من حيث قدوم استثمارات فعلية.

ويبعد سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية وارتفاع نسبة التضخم أهم مؤشرين لرجال الأعمال الأجانب عند رغبتهم في الاستثمار في دولة ما. ولكن انفلات سعر الصرف وعدم ثبات الأسعار ومواصلة التضخم مؤشرات غير جاذبة، وفق مصادر مصرفية.

كما تظهر الأرقام الرسمية أن معدلات التضخم مرت بمنحنيات تصاعدية منذ بداية العام الماضي رغم القرارات التي تصفها الحكومة بالإصلاحية. وتبين النشرة الشهرية للجهاز المركزي للإحصاء أن معدل التضخم بلغ 422,7% خلال يوليو/ تموز الماضي، مقارنة مع 412,7% في يونيو/ حزيران.

وقال الجهاز إن التضخم المتصاعد إلى مستويات غير مسبوقة يعود إلى ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 272,5%. ولم يكن التضخم يتجاوز 33% في ديسمبر/ كانون الأول 2019، لكنه يسجل منذ ذلك الحين قفزات متتالية وغير مسبوقة.

وفي الأثناء يخيم التخبط على القرارات الحكومية، إذ ألغت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي نهاية أغسطس/ آب الماضي، على نحو مفاجئ، إعفاءات منحتها في وقت سابق، لمدخلات الإنتاج وجميع سلع الوارد من الضرائب والرسوم الجمركية، حيث بدأت هيئة الجمارك في تحصيل ضريبة أرباح الأعمال والقيمة المضافة على جميع سلع الوارد بلا استثناء، في محاولة للحد من أزمة تراجع الإيرادات المالية، وهو ما اعتبر مستثمرون أنه يحملهم كلفاً إضافية إلى أعبائهم المالية.

المشاريع الزراعية مكبلة بمشاكل تخصيص الأراضي وأزمة المياه (فرانس برس)

مصادرة أراضي رموز النظام السابق

قررت السلطات السودانية، استرداد 2376 فدانا زراعيا، من عدد من رموز نظام الرئيس المخلوع عمر البشير، مشيرة الى انهم استولوا عليها باستغلال نفوذهم وسلطاتهم. واشارت لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو/حزيران، وهي لجنة حكومية معنية بتفكيك النظام السابق، في مؤتمر صحافي، السبت الماضي، الى ان من بين الشخصيات التي تقرر استرداد الاراضي الزراعية منها، النائب الاول للبشير، علي عثمان محمد طه، ورئيس البرلمان السابق ابراهيم احمد عمر، والمدير الاسبق لجهاز الامن والمخابرات محمد عطا.

بروفايل

يعد الاعلان عن استثماراته في البورصة الاميركية التي وصلت قيمتها إلى عشرات ملايين الدولارات، بدا المصرفي المخضرم روبرت كابلان وكأنه قد لعب دور «محامي الشيطان»

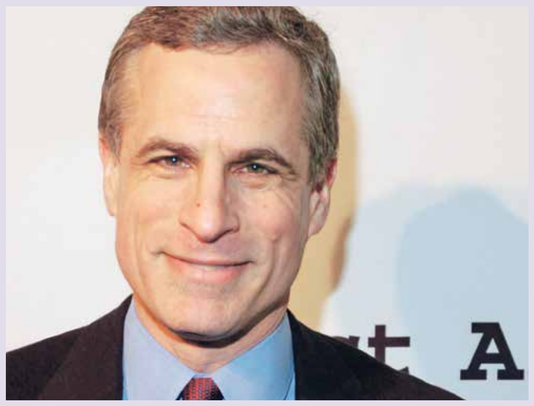

روبرت كابلان

نيويورك ـ **شريف عثمان**

قدمت البنوك التي يتعامل معها محافظو بنك الاحتياط الفيدرالي الإقليميون الأسبوع الماضي كشفاً تفصيلياً لتعاملات المحافظين في بيع وشراء الأصول المالية والعقارية خلال العام الماضي، لتظهر قيام روبرت كابلان، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك الاحتياط الفيدرالي في مدينة دالاس بولاية تكساس، بتعاملات في البورصة تشمل عمليات بيع وشراء وصلت قيمتها لعشرات ملايين الدولارات. وأظهرت التقارير التي قدمتها البنوك خلال الأيام القليلة الماضية أن كابلان، الذي يشغل مقعداً داخل اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة التي تحدد معدلات الفائدة الأميركية وترسم معالم السياسة النقدية في الاقتصاد الأكبر في العالم، يمتلك محفظة استثمارية تشمل أسهماً في 27 شركة وصندوق استثمار، وأن مساهمته في أي واحدة منها لا تقل عن مليون دولار. وأشارت التقارير إلى أن الاقتصادي الكبير، المشهور بكثرة تحذيراته من خطورة الإفراط في ضخ الأموال لتحفيز الاقتصاد على مستويات المخاطر الموجودة في القطاع المالي، يمتلك أسهماً في شركات التكنولوجيا الكبرى، مثل أمازون وابل وفيسبوك، والفايبث، الشركة الأم المالكة لمحرك البحث الشهير غوغل، والتي ترتفع قيمتها عادة مع انخفاض معدلات الفائدة على الدولار.

ورغم سماح اللوائح المنظمة لرؤساء البنك الإقليميين بالتعامل في الأسهم، يشير حجم المعاملات المبالغ فيه من كابلان، في عام الجائحة، الذي شهد ضخ البنك الفيدرالي لتريليونات الدولارات في الأسواق لمواجهة الانكماش الاقتصادي وتوفير السيولة في سوق السندات، إلى أنه لم يتمكن بعد من خلع عباءة المستثمر التي ارتداها خلال شغله عدة وظائف في بنك الاستثمار غولدمان ساكس على مدار أكثر من عقدين، والتي انتهت بعد توليه منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك، والمسؤول الأول عن أنشطة الاستثمار فيه، في عام 2006.

وقبل انتقاله للبنك الفيدرالي في مثل هذه الأيام من شهر سبتمبر/ أيلول 2015، اتجه كابلان لتدريس الإدارة في كلية هارفارد للأعمال، وألف سبعة كتب تتحدث عن الإدارة والقيادة، واستطاع خلال تلك الفترة، ومن قبلها فترة عمله في البنك العملاق، أن يكوّن ثروة طائلة، سمحت له بأن يكون المؤسس والرئيس المشارك للمؤسسة الخيرية التي تحمل اسمه مع شريكين آخرين، والتي تستثمر ما لديها من أموال في أكثر من 100 مشروع لا يهدف للربح، بالإضافة إلى شغله منصب عضو مجلس إدارة في أكثر من مؤسسة أخرى. وبعد كابلان من أنشط رؤساء البنك الإقليميين، وأكثرهم إبداعاً خلال الفترة الأخيرة، حيث كانت له العديد من الآراء في المجالات الحيوية التي شغلت بال الأميركيين اعتباراً من الربع الثاني من العام الماضي، حين بدأت تأثيرات الوباء تظهر على الاقتصاد والسياسة النقدية ومعدلات البطالة. واقترح كابلان الاستعانة بعدد من المؤشرات الجديدة، بخلاف معدل البطالة المعلن، للتعامل مع سوق العمل، التي رآها مستعدة لاستقبال عدد من العمالة يفوق بوضوح الإضافات التي كانت تظهر في التقارير الصادرة بنهاية كل شهر. وفي إشارة إلى أن سوق العمل استعادت كامل قوتها، أكد كابلان أن معدل ترك العمال لوظائفهم خلال الربع الأول من العام الحالي قد وصل إلى أعلى مستوياته منذ عام 2019، قبل ظهور الفيروس، وهو ما يؤكد ثقة العمال المستقيلين في سهولة العثور على فرصة عمل أفضل سريعاً. وقبل نهاية الصيف الماضي، كتب كابلان مقالاً طويلاً في عشر صفحات، يمكن وصفه بأنه دراسة متكاملة، استعرض فيه تحديات السياسة النقدية في الولايات المتحدة في ظل انتشار الفيروس، وقبل الموافقة على استخدام اللقاحات، معدداً الأسباب وراء تفضيله الإبقاء على معدلات الفائدة عند مستوياتها الصفرية حتى عام 2023.

وفي الوقت الذي كان ينتهز فيه فرصة شراء الأسهم المرشحة للاستفادة بمعدلات الفائدة المنخفضة، لعب المصرفي المخضرم دور «محامي الشيطان»، مستعرضاً مخاطر الإبقاء على معدلات الفائدة المنخفضة، ودافعاً في نفس الوقت بالحجج الداحضة التي تقلل من أهمية تلك المخاطر. وبعد الإعلان عن استثماراته، أكد متحدث باسم كابلان أن تعاملاته في البورصة خلال العام الماضي تمت مراجعتها والموافقة عليها من قبل المستشار العام لبنك الاحتياطي الفيدرالي.

متفرقات

إيرادات عُمان تتراجع 20,5%

أظهرت بيانات الحساب الختامي لأداء الميزانية العامة لسلطنة عُمان انخفاض إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة خلال العام المالي الماضي 2020 إلى حوالي 8,5 مليارات ريال (22,12 مليار دولار)، بتراجع بلغت نسبته 20,5% عن العام السابق عليه.

وأوضحت البيانات الصادرة عن وزارة المالية، وأوردتها وكالة الأنباء العمانية أمس، أن الانخفاض يأتي مدفوعًا بتراجع إيرادات النفط والغاز بنحو 24,7% بسبب هبوط متوسط سعر النفط الفعلي إلى 47,6 دولاراً للبرميل عن السعر المعتمد في الموازنة المقدر بـ58 دولاراً للبرميل.

وقد بلغ معدل الإنتاج الفعلي للنفط 952,7 ألف برميل يومياً، مقارنة بمتوسط 970 ألف برميل يومياً وفق الميزانية المعتمدة، بانخفاض نسبته 1,8%.

وبلغ إجمالي الإيرادات النفطية الفعلية خلال عام 2020 نحو 5,79 مليارات ريال، بتراجع بلغ 1,9 مليار ريال عن تقديرات الميزانية المعتمدة، وبنسبة انخفاض بلغت نحو 24,7% نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي في السعودية

مع أن السعوديين عادة ما يسافرون إلى الخارج خلال فصل الصيف هرباً من الحرارة القائظة في المملكة، والتي تصل إلى أكثر من 50 درجة مئوية، فقد جعلتهم جائحة فيروس كورونا، التي حالت دون سفرهم إلى الخارج، يتدفقون على المطاعم والمقاهي في الرياض وغيرها، الأمر الذي عزز قطاع المستهلكين في البلاد.

وسمحت السعودية، في مايو/ أيار الماضي، لمواطنيها بالسفر إلى الخارج من دون تصريح رسمي مسبق، بعد حظر استمر أكثر من عام، لكنها ما زالت تُبقي على «قائمة حمراء» تضم دولاً لا يمكن لمواطنيها زيارتها، ولذلك آثر كثيرون قضاء عطلاتهم داخل المملكة.

وقفزت قيمة معاملات نقاط البيع في الدولة الخليجية، وهي أحد مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي، بنسبة 71,7% على أساس سنوي في مايو/ أيار، لتصل إلى 40,27 مليار ريال (10,7 مليارات دولار)، وفق بيانات نقلتها وكالة فرانس برس أمس.

تباين مؤشرات الكويت

تباينت مؤشرات بورصة الكويت خلال تعاملات أمس، ليغلق مؤشر السوق العام على انخفاض بنسبة 0,07%، ليبلغ مستوى 6805,2 نقاط، كما تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,1%، فيما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,04% إلى مستوى 5561,23 نقطة.

انخفاض بورصة قطر

انخفض المؤشر العام لبورصة قطر في ختام تعاملات أمس بنسبة 0,2%، ليغلق عند مستوى 11078,6 نقطة.

وجرى خلال الجلسة تداول نحو 151,46 مليون سهم بقيمة 280,6 مليون ريال (76,8 مليون دولار)، نتيجة تنفيذ 6553 صفقة في جميع القطاعات. وارتفعت في الجلسة أسهم 11 شركة، بينما انخفضت أسعار 29 شركة أخرى، فيما حافظت 5 شركات على سعر إغلاقها السابق. وبلغت القيمة السوقية للأسهم حوالي 638,09 مليار ريال، مقارنة مع آخر جلسة تداول والتي بلغت 639,43 مليار ريال.

أسواق

تطوير القطاع الخاص في العراق: قوانين وعراقيل

بعد سنوات طويلة من التهميش والإهمال، تتجه الحكومة العراقية نحو تطوير القطاع الخاص، ليساهم في دعم الاقتصاد المأزوم. بينما يرى خبراء اقتصاد أن ذلك لن يمر بسهولة

بغداد ـ **سلام الجاف**

بدت حكومة مصطفى الكاظمي في العراق، عازمة على إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في الاقتصاد، بعد أن شهدت مالية الدولة أزمة كبيرة في ظل جائحة كورونا وتراجع عائدات النفط. إلا أن خبراء اقتصاد يرون أن إفساح المجال للقطاع الخاص قد يصطدم بأجندات سياسية وحزبية. وأعلنت الحكومة أخيراً، عن إعداد حزمة قوانين جديدة تهدف إلى تطوير عمل القطاع الخاص ليكون عصبا رئيسيا في مجال استراتيجية التخفيف من الفقر والبطالة في البلاد ومشاركة القطاع العام المسؤولية. وتعرض القطاع الخاص لإهمال كبير من قبل الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003، إذ عمدت أطراف متنفذة في تلك الحكومات إلى فتح الباب أمام الاستيراد من دون رقابة، وفقا لمصالحها الخاصة، ما تسبب في انحسار الإنتاج المحلي، الأمر الذي ظهرت تأثيراته لاحقا على الوضع الاقتصادي للبلد، الذي تحول إلى اقتصاد ريعي. وفقا لوزير التخطيط خالد بتال، فإن الحكومة تعتزم تبسيط الإجراءات بغية خلق بيئة استثمارية جاذبة، خاصة في مجالات الزراعة والسياحة والتأمين والمطاحن. بينما رأى مقرر اللجنة المالية في البرلمان، أحمد الصفار، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الحكومة الحالية لا تستطيع أن تقوم بمهمة تطوير القطاع الخاص، لا سيما وأن الموجه نحو الاستيراد». وتابع أن «القطاع يحتاج أيضا إلى توفير بيئة آمنة، لا سيما وأن السلاح المنفلت والمليشيات المنتشرة تنعكس على المشهد الاقتصادي، وقد ضيقت على القطاع الخاص».

وأضاف أن «القطاع الخاص متهالك، وأن أي خطوة تصب بجزء من المعالجة، لكن الأهم هو دعم القطاع ماديا بسيولة مادية، ودعم المشاريع القائمة، وخلق فرص استثمارية جديدة، وأن نتجه نحو دعم الإنتاج المحلي بدلا من التوجه نحو الاستيراد». وتابع أن «القطاع يحتاج أيضا إلى توفير بيئة آمنة، لا سيما وأن السلاح المنفلت والمليشيات المنتشرة تنعكس على المشهد الاقتصادي، وقد ضيقت على القطاع الخاص».

بدوره، قال الخبير الاقتصادي علي الكرخي، إن تنشيط القطاع الخاص ممكن أن يخلق ما لا يقل عن مليون فرصة عمل خلال أقل من عامين، في حال كانت هناك خطوات حكومية جادة وحقيقية. وأضاف الكرخي أن «أول القوانين التي يحتاجها القطاع الخاص هو حماية المنتج المحلي من المستورد الرخيص وضبط عمليات الاستيراد، ودعم الورش والمصانع بقروض ميسرة وتعديل قوانين العمل والاستثمار المتوسط وطويل المدى، والأهم من ذلك كله حماية التجار أصحاب رؤوس الأموال من تدخل الجماعات المسلحة والأحزاب وأي تأثير آخر ومنحهم الأمن الكافي لوقف هجرة الأموال إلى دول مجاورة والاستثمار هناك».

العراق يعتمد على الاستيراد لتغطية احتياجاته من مختلف السلع (فرانس برس)

تونس

إفلاس 88 ألف مؤسسة صغيرة والتعثر يطارد البنوك

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أسقطت الأزمة الاقتصادية التي تشهدها تونس، عشرات الآف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دوامة الإفلاس، لتعج أروقة المحاكم بقضايا الشيكات دون رصيد، وسط قلق متزايد من امتداد التعثر إلى المصارف والمؤسسات المالية التي قدمت قروضاً لآلاف الشركات المثقلة بالديون والملاحقات. وامتنعت الكثير من البنوك ومؤسسات الإقراض عن هيكلة ديون المتعثرين أو منحهم تسهيلات جديدة تقيهم من عثرتهم، ما اضطر 88 ألف مؤسسة صغرى ومتوسطة إلى الإغلاق نهائياً، فيما تواجه 54 ألف مؤسسة أخرى شبح الإفلاس بحسب أرقام رسمية صادرة عن معهد الإحصاء الحكومي أخيراً.

ويمثل ارتفاع وتيرة غلق المؤسسات الصغرى والمتوسطة تهديداً لآلاف العائلات، التي باتت أفرادها مهددين بالسجن بسبب قضايا الشيكات دون رصيد، وسط تحذيرات من تفكك أهم نسيج اقتصادي في البلاد الذي يوفر الكسب لحوالي مليوني شخص من القوى العاملة. يقول رئيس جمعية المؤسسات الصغرى والمتوسطة، سفيان القابسي لـ«العربي الجديد» إن 10 آلاف شخص من أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة يقبعون في السجون حالياً، فيما لا يزال أكثر من 18 ألف مطاردون من القضاء بسبب تعثر مشاريعهم خلال العامين الأخيرين وتضييق البنوك على المقترضين.

ويضيف القابسي أن البنوك لا تبدي أي مرونة مع المتعثرين والمتخلفين عن سداد القروض أو استحقاق الشيكات، مشيراً إلى أن صغار المستثمرين مقصيون من الوصول إلى خطوط التمويل، وهو ما يدفع بهم إلى الإفلاس النهائي ومواجهة المحاكم. ويلفت إلى أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تشكل أكثر من 90% من النسيج للاقتصادي للبلاد، غير أن خطر التلاشي بات يهدد هذا النسيج الهش، مضيفاً أن "السجون تستقبل يومياً مستثمرين صغاراً في قضايا الشيك من دون رصيد".

وتنظر المحاكم التونسية يومياً في نحو 567 قضية شيك من دون رصيد، جزء منها يعود لصغار المستثمرين الذين لم يتمكنوا من إيجاد تسويات مالية مع المتعاملين ولم تقبل البنوك تغطية ديونهم عبر قروض جديدة، وفق القابسي، الذي يشدد على ضرورة إعادة النظر في قوانين الشيكات الخاصة بصغار المستثمرين وتوفير خطوط تمويل جديدة ميسرة بما يسمح باستدامة عمل الشركات الصغرى والمتوسطة. ويتابع أن الشيك أضحى وسيلة الدفع الوحيدة المتاحة لأصحاب الشركات الصغرى والمتوسطة، بسبب عزوف البنوك التجارية عن تمويل المعاملات التجارية لهذه النوعية من الشركات، لافتا إلى أن ما وصفها بـ"رحلة السقوط الحر" للشركات الصغرى أصبحت أكثر سرعة وتواتراً بعد جائحة كورونا.

ويساهم الوضع الاقتصادي المتردي وأزمة المالية العمومية في تفاقم مشاكل أصحاب المشاريع والمؤسسات بسبب المنافسة غير المتكافئة مع الكيانات الكبرى التي تحتكر السوق، وفق خبراء اقتصاد. ويقدر عدد المتورطين في قضايا شيكات من دون رصيد بأكثر من 50 ألف شخص منهم ما لا يقل عن 10 آلاف اضطروا إلى الهروب خارج البلاد رغم إقرار العديد من الإجراءات بشأنهم بحسب منظمات قانونية.

وكشفت دراسة أجراها البنك الدولي عام 2014 أن 29% من أصحاب الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لم يحاولوا على الإطلاق فتح حساب بنكي. وبيّنت الدراسة أن 78% منهم يدفعون نقداً مزوديهم (موردي مستلزمات الإنتاج والبضائع) وأن 91% يدفعون لموظفيهم نقداً أيضاً. ويقول الخبير المالي خالد النوري لـ«العربي الجديد» إن النسيج الاقتصادي في البلاد يتشكل من أكثر من 740 ألف مؤسسة متوسطة وصغرى ومتناهية الصغر تواجه معظمها مخاطر التعثر وصعوبة النفاذ إلى التمويل المصرفي. ويضيف النوري أن "الشيك هو الأداة الرئيسية للدفع التي يعتمد عليها صغار المستثمرين وأصحاب المهن لتسيير أعمالهم، غير أن ارتفاع مخاطر التعثر المالي يدفع بالعديد منهم إلى مواجهة قضايا الشيك من دون رصيد".

ويتابع: "للأسف، هؤلاء تُركوا لمصيرهم بعد جائحة كورونا، نتيجة تأخر قانون المالية التكميلي (الموازنة العامة) الذي كان يفترض أن يتضمن إجراءات لتخفيف العبء المالي والضريبي على الشركات المتأثرة من الحجر الصحي والانكماش الاقتصادي".

اقتصاد الناس

تواجه دول القارة الأوروبية المزيد من الاحتجاجات خلال الأشهر المقبلة، بسبب أزمة الكهرباء التي تضاعفت أسعارها وباتت ترهق كاهل الأسر التي تعاني من تراجع المداخيل بسبب جائحة كورونا. ودعت أحزاب سياسية إلى الاحتجاج في جميع المدن الإسبانية

أوروبا تعاني من أزمة كهرباء

توقعات بشتاء صعب بسبب الغاز

احتجاجات في برشلونة ضد ارتفاع اسعار الكهرباء (Getty)

لندن ـ العربي الجديد

تواجه أوروبا نقصاً حاداً في إنتاج الكهرباء منذ شهور ربما تتطور إلى أزمة خلال الشتاء المقبل، حيث ارتفعت فواتير الكهرباء إلى الضعف في بعض دول الاتحاد الأوروبي، مقارنة بما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي، وفق بيانات الأسعار التي تنشرها بيوت الخبرة في سوق الكهرباء. وحسب مؤشر بيانات جزيرة إيبريا لسوق الكهرباء، «أو أم أي» الذي ينشر أسعار الكهرباء يومياً، ارتفعت أسعار الكهرباء إلى أعلى مستوياتها في إسبانيا خلال شهر سبتمبر/أيلول الجاري.

وبات المواطن الإسباني خلال سبتمبر/ أيلول الجاري يدفع فاتورة كهرباء مرتفعة بنسبة 40% عما كان يدفعه في نفس الشهر من العام الماضي. ويلاحظ أن استخدامات الطاقة لا تقتصر فقط على الإضاءة، ولكنها تشمل كذلك التدفئة والطبخ. وبالتالي فإن ارتفاع فاتورة الطاقة يضيف أعباء جديدة على الأسر في أوروبا التي تعاني من تجميد الرواتب وارتفاع البطالة بسبب تداعيات جائحة كورونا على النمو الاقتصادي وسوق الوظائف. وشهدت المدن الإسبانية العديد من المظاهرات ضد شركات إنتاج الكهرباء خلال الصيف الجاري، كما دعا الحزب الشيوعي الإسباني في 5 سبتمبر/ أيلول الجاري إلى احتجاجات في جميع المدن الإسبانية خلال الشهر الجاري. وقال المحلل الإسباني خافيير بلاس لوكالة بلومبرغ، «فواتير الكهرباء تتحول إلى أزمة سياسية في إسبانيا». من جانبها قالت المتحدثة باسم «اتحاد فقر الطاقة في إسبانيا»، ماريو كامبوزانو في تعليقات لصحيفة «نيويورك تايمز»، «ارتفاع أسعار الكهرباء يثير الكثير من الغضب والسخط لدى المواطن الإسباني». وتمثل كامبوزانو مجموعة ضغط مدنية تساعد محدودي الدخل في إسبانيا على تسديد فواتير الكهرباء. أضافت أن هذا «الغضب سيحرك الشارع بقوة ضد الحكومة». لكن الغضب ضد شركات الكهرباء وارتفاع الفواتير لا ينحصر فقط بإسبانيا، ولكنه من المتوقع أن يتمدد إلى فرنسا وألمانيا وبريطانيا وباقي دول الاتحاد الأوروبي خلال الشهور المقبلة مع توقعات خبراء حدوث مزيد من الارتفاع في فواتير الكهرباء وسط ضغوط الدخول.

في بريطانيا بلغ سعر الكهرباء في سوق العقود الآجلة تسليم العام المقبل في ألمانيا 90 يورو لميغاوات/ساعة، وهو ضعف سعر الميغاوات/ ساعة في يناير/كانون الثاني الماضي، وذلك بسبب التوليد الضعيف من طاقة الرياح خلال العام الجاري، وارتفاع سعر الغاز الطبيعي. وفي بريطانيا أيضاً منحت هيئة إجراءات الكهرباء البريطانية، وهي هيئة حكومية، الضوء الأخضر لشركات الكهرباء لزيادة الأسعار بنسبة 12%. وما ساهم في زيادة حدة أزمة الأسعار في البلاد، تخلي العديد من الشركات المزودة للكهرباء عن مصادر التوليد التقليدية من الفحم الحجري قبل أن تكون لديها مصادر كافية من الطاقة المتجددة لتعويض النقص في التوليد. وقال الخبير غريغ جاكسون لصحيفة «نيويورك تايمز» إننا بحاجة للتحول السريع للطاقات المتجددة حسب الإجراءات الحكومية المطلوبة».

وتتخوف شركات الكهرباء من الغرامات الحكومية التي تفرضها قانون الطاقة الخضراء في حال استخدامها المصادر التقليدية، كما تواجه الشركات نقصاً في الوقود الأزرق الذي كانت تعتمد عليه في التوليد. في هذا الشأن، قال خبير الكهرباء وتوليد الطاقة بشركة «ايساند» الترويجية، كارلوس توروس دياز، في تعليقات لصحيفة «فايننشيال تايمز»، «احتياطات الغاز الطبيعي في خزانات دول الاتحاد الأوروبي تراجعت إلى أدنى مستوياتها منذ خمس سنوات». وأضاف دياز «شهدت أوروبا مستويات منخفضة من توليد الكهرباء مقارنة بالسنوات الماضية بسبب ارتفاع درجة الحرارة والجفاف خلال صيف العام الجاري». وتقليدياً تعتمد أوروبا في توليد الكهرباء على الغاز الطبيعي والفحم، ولكن يلاحظ أن أسعار الفحم الحجري ارتفعت بنسبة 70%. ومن المتوقع أن ترتفع أكثر مع اعتماد ضريبة الكربون خلال العام الجاري. كما أن أسعار الغاز الطبيعي تضاعفت هي الأخرى. ووفق مراقبين لسوق الطاقة الأوروبية فإن أزمة توليد الكهرباء في أوروبا تعود إلى أربعة أسباب رئيسية أولها هو الشتاء القاسي الذي ضرب أوروبا خلال العام الماضي وأستمر حتى الشهور الأولى من العام الجاري. وأدى ذلك إلى ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي من مصادر الإنتاج المحلية وزيادة الاستيراد وقاد إلى السحب من المخزونات الاحتياطية لدول الاتحاد. وعادة ما يتم ملء خزانات احتياطات الغاز الطبيعي بدول الاتحاد في فترة الصيف التي يقل فيها استخدام الغاز في التدفئة والتوليد الكهربائي والاحتفاظ بها لموسم الشتاء. لكن ما حدث خلال صيف العام الجاري أن دول جنوب شرقي آسيا رفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال إلى مستويات قياسية جعلت الموردين يحددون تصدير شحناتهم من الغاز الطبيعي المسال إلى السوق الآسيوي بدلاً من السوق الأوروبي، وبالتالي لم تصل إلى أوروبا كميات كافية من شحنات الغاز المسال التي كانت في العادة تصلها من الولايات المتحدة ودول المنطقة العربية في موسم الصيف، وكانت الشركات الصينية قد تعاقدت على كميات ضخمة من الغاز المسال مع شركة الطاقة القطرية.

وثاني أسباب أزمة الكهرباء في أوروبا هو تراجع صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب التي تصل إلى أوروبا من روسيا، ولأسباب ينظر إليها العديد من الخبراء على أنها غير مقنعة واستخدمتها شركة «غازبروم» الروسية للضغط على أوكرانيا بقبول شروطها. ويرى محللون لصحيفة «فايننشيال تايمز»، إن روسيا تضغط على أوروبا سياسياً عبر نفوذ الغاز الطبيعي وربما تكون لديها استراتيجيات لإضعاف الإجماع الأوروبي. أما ثالث أسباب الأزمة فيكمن في تراجع صادرات الكهرباء التي كانت تصل من فائض الدول الاسكندنافية إلى باقي دول أوروبا بسبب الجفاف الذي خفض توليد الكهرباء من مصادر المياه، وكانت تلك الكهرباء المولدة هيدروليكياً تسهم في خفض فاتورة الكهرباء في أوروبا، كما أنها في ذات الوقت رخيصة نسبياً مقارنة بأنواع التوليد الأخرى.

> أسعار الكهرباء ارتفعت 40% في إسبانيا وتتجه للزيادة في بريطانيا وفرنسا وألمانيا

وكانت دول السويد والنرويج تنقل الكهرباء الفائضة منها عبر الكابلات إلى ألمانيا والدنمارك إلى هولندا في موسم الصيف. ولكن هذه الدول واجهت خلال الصيف الجاري انخفاضاً في منسوب المياه في البحيرات والشلالات الطبيعية المستخدمة في التوليد الكهربائي بسبب الجفاف الذي ضرب شمال القارة الأوروبية.

ووفق المراقبين، فإن رابع أسباب أزمة الكهرباء الحالية في أوروبا تعود إلى حركة الرياح الضعيفة في منطقة شمال غربي أوروبا، وبالتالي لم تتمكن هذه الدول الكثيفة الصناعة من توليد سعات كافية من طاقة الكهرباء المولدة من الرياح مثلما كان عليه الحال من قبل، وهو ما رفع كمية السحب من الاحتياطات المخزونة من الغاز الطبيعي. وحتى الآن تلعب الطاقة الشمسية دوراً هامشياً في توليد الكهرباء في دول الاتحاد الأوروبي. يذكر أن احتياطات الغاز الطبيعي في الخزانات الأوروبية تراجعت بسبب تدني درجة الحرارة الذي استمر حتى بداية شهر مايو/أيار الماضي، وهو ما أدى إلى زيادة السحب من المخزونات، وبالتالي انخفضت مخزونات الغاز الطبيعي باوروبا بنسبة 25% من متوسط مستوياتها في خمس سنوات، وذلك حسب تقرير شركة «وود ماكينزي» للغاز الطبيعي في الربع الأول من العام الجاري. وقالت الشركة في تقريرها، إن سوق الغاز المسال تتجه نحو نقص كبير في المعروض مقارنة بالطلب المتنامي خلال السنوات الخمس المقبلة.

وأسهمت عمليات الصيانة في حقول الغاز بالنرويج، وارتفاع الطلب على توليد الكهرباء في أوروبا بعد عودة الاقتصادات للنمو خلال الصيف الجاري وتشديد قوانين البيئة كذلك في ارتفاع أسعار الكهرباء. وقد تضطر أوروبا لسد النقص في احتياجاتها من الغاز لمواجهة خيارات صعبة من بينها دفع أسعار للغاز الطبيعي المسال أعلى من الأسعار الآسيوية، خاصة من قطر والولايات المتحدة أو زيادة الدعم المالي للمواطنين لمقابلة فواتي الطاقة.

زيادة الطلب على الوقود الأزرق

قالت وكالة الطاقة الدولية في تقرير حديث إن الطلب على الغاز الطبيعي ارتفع خلال العام الجاري نحو 16 مليار قدم مكعبة حتى الاسبوع المنتهي في 11 يونيو/ حزيران، مقارنة بالعام الماضي. كما يشير تقرير الوكالة، الى ان مخزونات الغاز تراجعت نحو 453 مليار قدم مكعبة الى 2,427 تريليون قدم مكعبة. وتُعد الصين من كبار المستوردين للغاز المسال في العالم. ويلعب الغاز دورا رئيسيا في توليد الكهرباء في أوروبا والعالم.

فرنسا تزيل الأميركيين من القائمة الآمنة

باريس ـ العربي الجديد

يواجه مسافرو الولايات المتحدة المزيد من الحظر الأوروبي، إذ أصبحت فرنسا أحدث دولة أوروبية، وأهم وجهة سياحية، تزيل الولايات المتحدة من قائمة الدول الآمنة، باتباع توصيات الاتحاد الأوروبي في أعقاب ارتفاع إصابات كوفيد-19 في الولايات المتحدة. وصدر الخميس مرسوم حكومي فرنسي، ينقل الولايات المتحدة من القائمة «الخضراء» للبلاد، إلى القائمة «البرتقالية»، مما يحظر فعلياً السفر غير الضروري إلى فرنسا للزائرين غير المقلحين.

ويموجب القواعد الفرنسية، سيظل مسموحاً للمسافرين غير الملقحين من اي من البلدين بشرط ان يكون لديهم سبب أساسي للسفر، ومع ذلك سيحتاجون إلى إظهار نتيجة فحص كوفيد-19 سالب قبل السفر، ويجب عليهم الحجر الصحي لمدة 7 أيام عند الوصول. وتأتي الخطوة الفرنسية في أعقاب القيود المفروضة على المسافرين الأميركيين من عدة وجهات أوروبية أخرى.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، غيرت إسبانيا سياسة دخول المسافرين من الولايات المتحدة، حيث تطلب منهم الحصول على شهادة تثبت التطعيم الكامل. وقامت الدنمارك وهولندا أيضًا بتحديث قيودهما أخيراً، مما يتطلب إثبات تطعيم المسافرين الأميركيين. وفي غضون ذلك، حظرت السويد جميع المسافرين من الولايات المتحدة بصرف النظر عن حالة التطعيم.

باريس تطالب الاميركيين بنتائج الفحص الطبي قبل دخول اراضيها (Getty)

طالبان لباكستان: المعاملات بـ«الأفغاني»

كابول ـ صبغة الله صابر

أعلنت حركة طالبان أن جميع المعاملات التجارية في أفغانستان ستكون بالعملة الأفغانية (الأفغاني)، ولا يسمح لأحد أن يقوم بأي إجراء بعملات أخرى، وذلك رداً على باكستان التي قالت إن التجارة مع كابول ستكون بالعملة الباكستانية. وقال القيادي في طالبان، وهو عضو اللجنة الثقافية أحمد الله وثيق، في بيان، إن الحركة تفهمت أكثر من كل شيء الهوية الأفغانية، وإنها لن تتخذ أي خطوة تعارض المنافع المادية والمعنوية لأفغانستان. وكانت وسائل إعلام باكستانية نقلت عن مسؤولين باكستانيين قولهم إن جميع التعاملات التجارية مع أفغانستان ستكون بالعملة الباكستانية، ما أثار حفيظة التجار الأفغان ورواد وسائل التواصل الاجتماعي. وأعرب نائب رئيس غرفة التجارة والاستثمار الأفغاني خان جان الكوزاي عن استيائه الشديد من قرار باكستان، مؤكدا، في بيان، أن طالبان إذا قبلت بهذا التوجه فسيتلقى اقتصاد أفغانستان ضربة قوية. وقال البنك المركزي الأفغاني في تعميم جديد، الأحد، إن أولئك الذين يحولون الأموال إلى أفغانستان يجب أن يتم التعامل معهم بالعملة المحلية فقط. وبناءً على التوجيه، يحظر على جميع البنوك تلقي الأموال بأي عملة أخرى بما في ذلك الدولار. يذكر أن العملة الأفغانية تعاني من التدهور بسبب النقص الحاد في الدولارات، ولا تزال البنوك تفتح لساعات قليلة وتنقيد بصرف كميات محددة من السيولة للعملاء.

اسواف كابول لا تزال تعاني من نقص السيولة (Getty)

الاقتصاد البريطاني مأزوم: كورونا وبريكست

لندن ـ العربي الجديد

قالت وكالة بلومبيرغ الأميركية في تقرير أمس الأحد، إن الاقتصاد البريطاني يواجه صعوبات في التعافي من جائحة كورونا ومن آثار بريكست وسط النمو الضعيف خلال الشهور الماضية. ونما الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا بنسبة 0,1% فقط في يوليو/ تموز الماضي، وهو ما يمثل عشر معدل النمو في يونيو/ حزيران البالغ 1% تقريباً. ورغم ارتفاع معدل مكونات الإنتاج بنسبة 2,1% في يوليو/ تموز، فإنها ما تزال أقل من مستويات ما قبل الوباء عند مقارنتها بشهر فبراير/ شباط 2020، وهو الشهر السابق لتفشي الفيروس حول العالم. وسجل مؤشر البناء في شهر يوليو الماضي انكماشاً للشهر الرابع على التوالي، متراجعاً بنسبة 1,6% في يوليو، ليظل دون مستويات ما قبل الوباء بنحو 1,8%. وفق بيانات بلومبيرغ. ويرى محللون أن ارتفاع التكاليف والشحن ونقص العمالة بالقطاعات المرتبطة بالإنتاج ومشاكل سلاسل الإمداد والتوريد تعد عقبات رئيسية أمام ارتفاع النمو الاقتصادي في بريطانيا. وتواجه بريطانيا أزمة تراجع قطاع الخدمات بنسبة 80%، كما سجل القطاع نمواً صفرياً في يوليو/تموز برغم عودة الفعاليات الموسيقية والرياضية، في حين تسبّب الهبوط الحاد لمعدل الإنفاق في الأداء الهزيل للقطاع. وجاءت الأرقام في الوقت الذي دقّ فيه قادة الأعمال ناقوس الخطر بشأن التعافي الاقتصادي، فقد أدى نقص العمال والموّاد إلى تغذية أسوأ انهيار في سلسلة التوريد منذ السبعينيات، مما يهدّد بتأخر الانتعاش الاقتصادي في المملكة المتحدة من جائحة فيروس كورونا. وظلّ قطاع التصنيع ثابتاً على نطاق واسع، فقد كافحت الشركات لملء الوظائف الشاغرة في يوليو وسط نقص المتقدّمين المناسبين، وانخفاض عدد العاملين في الاتحاد الأوروبي. وهو ما تسبّب في تراجع الإنتاج الصناعي والبناء بشكل كبير في يوليو. ويبدو أنّ النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة يتجه لمسار أكثر هدوءاً، ومن غير المرجح أن يصل الاقتصاد البريطاني خلال الربع الحالي إلى حجمه قبل انتشار الوباء. كذلك من المرجح استمرار فجوة النشاط الاقتصادي مع تراجع دعم الدخل في البلاد.

وعلى الرغم من أنّ المؤشرات تظهر نقص العمالة في بعض القطاعات على نطاق واسع، فإنّ الاقتصاد الأصغر سيكافح من أجل توفير فرص لـ 1,6 مليون شخص تمّت إجازتهم في نهاية يوليو، بالإضافة إلى 300 ألف عاطل عن العمل منذ بداية الوباء.

عودة بطيئة للزبائن للمطاعم والمقاهي اللندنية (Getty)

رؤية

أموال الجزائريين المنهوبة... هل هناك أمل في استرجاعها؟

سهام معط الله

عادت قضية الأموال المنهوبة والمهرَّبة من الجزائر إلى الخارج من قبل رجال أعمال ومسؤولين سابقين إلى الواجهة مجدَّداً بعد الإعلان عن قيام السلطات الإماراتية بتسليم المدير العام الأسبق لشركة «سوناطراك»، عبد المؤمن ولد قدور، إلى الجزائر يوم 4 أغسطس/آب 2021، لينضمَّ بذلك إلى باقي أفراد العصابة القابعين حالياً خلف القضبان والذين عاثوا في البلاد فساداً في عهد الرئيس المخلوع عبد العزيز بوتفليقة.

ومع استمرار جلسات محاكمة أبرز رموز النظام السابق التي كشفت عن عفن الفساد الذي استشرى في البلاد لأكثر من 20 عاماً ووصل إلى حجم مهول، تتواصل محاولات استرداد المال العام المنهوب باستخدام شتى الوسائل، فقد تضمَّنت وثيقة مخطّط عمل الحكومة، التي صادق عليها مجلس الوزراء في 30 أغسطس/ آب 2021 والتي ستُعرَض أيضاً على البرلمان ابتداءً من اليوم 13 سبتمبر/أيلول الجاري، اللجوء إلى طرق التسوية الودية والتفاوض مع ناهبي المال العام المسجونين لاسترجاع الأموال المنهوبة مقابل تخفيف العقوبات عنهم أو إخلاء سبيلهم.

200 مليار دولار، هي القيمة المُقدَّرة للأموال الجزائرية المهرَّبة إلى فرنسا، سويسرا، إسبانيا، لوكسمبورغ، إيطاليا، مالطا، أيرلندا الشمالية، الصين، بنما، أميركا، كندا، تونس، المغرب والإمارات وغيرها؛ لم تتمكّن السلطات الجزائرية حتى كتابة هذه السطور من استرجاع دولار واحد منها نتيجة التعقيدات العويصة التي تكتنف مهمّة استرداد تلك الأموال من الخارج كالتعقُّد الذي تواجه به البنوك الأجنبية التحقيقات الجزائرية، إضافة إلى تستُّرها على الفاسدين، غياب الاتّفاقيات الدولية القضائية الثنائية مع العديد من تلك الدول وعدم تجاوب هذه الأخيرة للتفاوض والتعاون مع السلطات الجزائرية لتسهيل وتسريع عملية استرجاع الأموال المهرَّبة إلى الخارج بجميع الأشكال التي اتَّخذتها السائل والمنقول منها والشركات والعقارات والأراضي. هذه المهمّة ليست بالأمر السهل، فهي تتطلَّب تنسيقاً متكاملاً ودقيقاً بين الجهات المحلية والأطراف الأجنبية وتحتاج إلى ذخيرة كبيرة من التجارب والخبرات، وهذا ما تفتقر إليه الجزائر التي لم يسبق لها أن خاضت مثل هذه التجربة. فطوال سنوات حكم عبد العزيز بوتفليقة لم تكن هناك متابعة فعلية وحقيقية للسارقين والناهبين للمال العام، من رجال المال والأعمال والسلطة سواء داخل الجزائر أو خارجها، فقد تمكّن الفاسدون من تهريب مبالغ ضخمة بالعملة الصعبة من خلال استغلال المال العام وتحويل جزء معتبر منه إلى جيوبهم وحساباتهم المصرفية بواسطة تضخيم الفواتير، اقتناص الصفقات العمومية وإقامة المشاريع الوهمية؛ كما ساعد النشاط القوّي للسوق السوداء للعملة الصعبة في الجزائر الفاسدين على تحويل ما نهبوه إلى نقد أجنبي كاليورو والدولار، فحال تلك السوق في عين الاقتصاد الجزائري لا يختلف كثيراً عن حال الثقب الأسود الذي يبتلع المجرّات. تدرك الحكومة الحالية أهمية ملف استرداد الأموال المنهوبة خصوصاً في ظل تردّي أوضاع الاقتصاد الجزائري الذي ينازع للخروج من أزمته التي تعمَّقت بفعل انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا. فقد وصل احتياطي النقد الأجنبي إلى مستويات حرجة بلغت 44 مليار دولار بحسب تصريح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يوم 25 يوليو/تموز 2021، نزولاً من 62 مليار دولار في فبراير/ شباط 2020 و72,6 مليار دولار في أبريل/نيسان 2019 بحسب تصريحات محافظ بنك الجزائر المركزي السابق أيمن بن عبد الرحمن العام الماضي.

وتبخَّر نحو 79 بالمائة من احتياطي الجزائر من العملة الصعبة منذ انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من 2014 لا يليق بدولة غنية بكل أنواع الثروات الطبيعية وليس مطمئناً أبداً، فقد أن الأوان للنظام الجديد أن يُغيِّر لهجة الطمأنينة التي تعوَّد الشعب الجزائري على سماعها من النظام القديم منذ أن كانت خزائن البنك المركزي تحوي أزيد من 200 مليار دولار، فمصارحة الشعب بجميع الحقائق والإجراءات المُقرَّر تنفيذها للخروج من عنق الزجاجة باتت أمراً ضرورياً بغية التماس الطريق الصحيح للإصلاح وفق أسس الشفافية والمساءلة. وفقاً لتصريحات الرئيس التنفيذي لشركة سوناطراك توفيق حكار، هناك توقُّعات بارتفاع إيرادات النفط والغاز إلى 30 مليار دولار في العام الجاري إذا ظلَّت أسعار النفط بين 65 و75 دولاراً للبرميل، ومن الجليّ جداً أنّ ذلك المبلغ غير كافٍ لتسكين أوجاع الاقتصاد الجزائري التي لم تفلح في تسكينها حتى الـ 60 و70 مليار دولار قبل العام 2014، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري على تلك الإيرادات في تحصيل 95 بالمائة من إيراداته من العملة الأجنبية، ويستند أيضاً إلى مساهمة الجباية البترولية في تغطية إيرادات ميزانية الدولة بنسبة لا تتجاوز الـ40 بالمائة، بل وصلت إلى 36 بالمائة فقط في ميزانية 2021 وفقاً لقانون المالية لسنة 2021 على عكس نسبة 60 بالمائة التي أشارت إليها بعض المقالات والتقارير الصحافية.

لقد صرف النظام القديم أكثر من 1000 مليار دولار خلال مدّة 20 سنة حدث فيها تزاوج المال بالسياسة وتشابكت خلالها مصالح السياسيين بمصالح رجال الأعمال دون تحقيق تطلُّعات الشعب الجزائري نحو حياة أفضل ترسمها تطوُّرات ملحوظة في التعليم، الصحة، التوظيف والبنى التحتية. وبعد مرور عقدين على استشراء الفساد في مفاصل الدولة، تحرَّك النظام الجديد وأودع حتى الآن حوالي 56 من أولئك الملاحقين في قضايا الفساد السجن، بينما بقيت الأموال المنهوبة حبيسة الحسابات المصرفية للفاسدين بالخارج. الجزائر ليست البلد الوحيد الذي عجز عن استرداد أمواله المنهوبة منه، ولنا في تجارب العديد من الدول الدليل الكافي لدى صعوبة هذه العملية الشاقّة، فعلى سبيل المثال عجزت روسيا والصين وكل امكاناتهما عن استرجاع أموالهما المهرَّبة إلى أميركا التي تفوَّقت حتى على سويسرا وانتزعت منها لقب المقرّ الأول للأموال السرية وما يتّصل بها من ممارسات الفساد، حيث تطالب أميركا كل دول العالم بتزويدها بكافة أنواع المعلومات والبيانات البنكية لاسترجاع أي دولار تسرَّب منها إلى خارج حدودها، ولكنّها تمتنع تماماً عن تقديم معلومات مماثلة لأيّ دولة أخرى عندما يتعلّق الأمر بتسليم الأموال المنهوبة.

خلاصة القول، يمكن للشعب الجزائري أن يتخيَّل أسوأ السيناريوهات في أنّ ما ذهب لن يعود، ولكن ما ينبغي له أن يتمسَّك به هو المطالبة المستمرّة بمحاربة كل أشكال الفساد، دون كلل أو ملل، والضرب بدون رحمة على أيدي من يبثّون بذور الفساد.